دور البحث العلمي لمواجهة الأزمات الأمنية في العراق:
الشبكات الهيكلية للجريمة المنظمة انموذجاً

The Role of Scientific Research in Confronting Security Crises in Iraq: Structural Networks of Organized Crime as a Model

العقيد الدكتور عقيل نعمه راضي عليوي
وزارة الداخلية
كلية الشرطة
aqeel.pip22@ced.nahrainuniv.edu.iq

Colonel Dr.Aqeel Nima Radi Aliwi AlYasiri.
Ministry of Interior
Police College
aqeel.pip22@ced.nahrainuniv.edu.iq

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

الملخص:

تواجه مؤسساتنا الأمنية في سياق معقد تحدياً مزدوجاً، إذ تُشكّل شبكات الجريمة المنظمة، بقدرتها المتطورة على توليد أزمات أمنية متكررة، تحدياً بنيوياً يستدعي من أجهزة وزارة الداخلية تجاوز المقاربات التقليدية، تتناول هذه الدراسة بالتحليل الفجوة المنهجية في إدارة هذه الأزمات، والتي تنبع من غياب توظيف البحث العلمي كأداة استراتيجية قادرة على تفكيك بنية التهديد من جذوره. وعليه، يقدم البحث نموذج "تحليل الشبكات الهيكلية" كمنهج علمي–عملياتي، يهدف إلى تمكين الأجهزة الأمنية من فهم الآلية التي تولّد بها هذه الشبكات الأزمات، وبالتالي الانتقال من إدارتها كرد فعل إلى استباقها عبر تفكيك هياكلها. ويخلص البحث إلى أن دمج البحث العلمي في مواجهة الجريمة المنظمة هو المدخل الحقيقي لإدارة ناجعة للأزمات الأمنية وحماية استقرار الأمن الوطني.

الكلمات المفتاحية: شبكات الجريمة المنظمة، أزمات أمنية، تحليل الشبكات الهيكلية ، الازمات الامنية.

Abstract:

Our security institutions face a double challenge in a complex context, as organized crime networks, with their sophisticated ability to generate recurring security crises, pose a structural challenge that requires the Ministry of Interior to go beyond traditional approaches. This study examines the methodological gap in crisis management, which stems from the failure to utilize scientific research as a strategic tool capable of dismantling the threat structure at its roots. Accordingly, the research presents the “structural network analysis” model as a scientific and operational approach that aims to enable security agencies to understand the mechanisms by which these networks generate crises, thereby

moving from managing them reactively to anticipating them by dismantling their structures. The research concludes that integrating scientific research into the fight against organized crime is the real key to effective management of security crises and protection of national security stability.

Keywords: Organized crime networks, security crises, structural network analysis, security crises.

المقدمة:

في سياق أمني معقد، تواجه مؤسساتنا الأمنية تحدياً مزدوجاً: أزمات أمنية متلاحقة من جهة، وشبكات جريمة منظمة تزداد تعقيداً وقدرة على التكيف من جهة أخرى. إن العلاقة السببية بين هذين المتغيرين باتت واضحة؛ فالشبكات الإجرامية لم تعد مجرد فاعل اجرامي، بل أصبحت مولّداً ومحركاً رئيسياً للأزمات التي تستنزف الدولة. ورغم الجهود المبذولة، فإن الاستجابة لهذه الأزمات غالباً ما تكون قاصرة؛ لأنها تعالج الأعراض دون التغلغل في المسبب الأساس.

هنا تبرز الأهمية الحاسمة للمتغير الثالث والمحوري في دراستنا: البحث العلمي. تطرح هذه الدراسة أن الفجوة الحقيقية في منظومتنا الأمنية ليست عملياتية بقدر ما هي منهجية ومعرفية. وتهدف إلى إثبات أن البحث العلمي، بأدواته التحليلية المتقدمة مثل "تحليل الشبكات الهيكلية"، هو الجسر الذي يمكّننا من فهم العلاقة بين بنية الشبكات الإجرامية وطبيعة الأزمات الأمنية التي تنتجها، وبالتالي تصميم استراتيجيات مواجهة ذكية تستهدف مصدر التهديد بشكل مباشر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في مساهمته لسد الفجوة المنهجية بين النظرية الأمنية والممارسة العملياتية، وذلك عبر تقديم نموذج علمي تطبيقي يُمكّن صنّاع القرار من التحول نحو استراتيجيات مواجهة استباقية، يربط بين فهم شبكات الجريمة المنظمة كسبب، وإدارة الأزمات الأمنية كنتيجة، عبر توظيف البحث العلمي كأداة استراتيجية للحل، لذلك تتجسد الأهمية العامة وفق أهميتين هما:

١-**الأهمية العلمية:** كونه ينقل الدراسات الأمنية العراقية من مستوى الوصف الظاهراتي إلى مستوى التحليل البنيوي، عبر تطبيق منهجية "تحليل الشبكات" التي تسمح بتشريح العلاقات الخفية والديناميكيات الداخلية للتنظيمات الإجرامية.

٢-**الأهمية العملية:** يقدم لصناع القرار في المؤسسات الأمنية العراقية أداة عملية قابلة للتطبيق لزيادة فعالية العمليات وتوجيه الموارد بشكل أفضل.

أهداف البحث:

تتلخص اهداف البحث هي:

١. تحليل العلاقة السببية بين الأنماط الهيكلية لشبكات الجريمة المنظمة وطبيعة الأزمات الأمنية التي تنتجها في السياق العراقي.

٢. إبراز الدور المحوري للبحث العلمي كأداة تشخيصية قادرة على كشف نقاط الضعف في بنية تلك الشبكات.

٣. بناء نموذج عملي، قائم على البحث العلمي، يوضح كيفية استهداف الشبكات الإجرامية لتفكيكها قبل أن تتحول إلى أزمات أمنية كبرى.

إشكالية البحث:

تتبلور الإشكالية في القصور المنهجي الراهن في فهم وإدارة الأزمات الأمنية، والذي يعود بشكل أساسي إلى غياب التوظيف الفعّال للبحث العلمي في تفكيك بنية وتعقيدات شبكات الجريمة المنظمة التي تقف خلفها. وعليه، فإن السؤال المحوري هو: كيف يمكن لمنهجيات البحث العلمي أن تحوّل استجابتنا للأزمات الأمنية من مجرد رد فعل إلى عمل استباقي يستهدف تفكيك الشبكات الإجرامية التي تولّدها؟

فرضية البحث:

يفترض البحث أن "تطبيق منهجيات البحث العلمي المتقدمة، وتحديداً 'تحليل الشـــبكات الهيكلية'، لفهم البنى الداخلية لشـــبكات الجريمة المنظمة، ســـيمكّن أجهزة وزارة الداخلية من تطوير استراتيجيات استباقية أكثر فعالية في منع وإدارة الأزمات الأمنية الناجمة عنها".

مناهج البحث:

لتحقيق التكامل بين متغيرات الدراسـة، يعتمد البحث على المقترب الوصـفي والمقترب التحليلي لتشـــخيص العلاقة بين شـــبكات الجريمة المنظمة وتأثيرها في توليد الأزمات الأمنية. ويتكامل هذا مع المقترب البنـائي (Constructive Approach) الذي يتم عن طريقه تقديم "تحليل الشـــبكات الهيكلية" كنموذج تطبيقي يجســـد دور البحث العلمي في تقديم حلول عملية لهذه الإشكالية.

هيكلية البحث:

تم تصـميم هيكل البحث ليعكس العلاقة المنطقية بين المتغيرات الثلاثة. فبينما يضـع المبحث الأول الأسس النظرية بتعريف الأزمات الأمنية، يقوم المبحث الثاني بتصنيف شبكات الجريمة المنظمة، وأخيراً يقدم المبحث الثالث الحل، إذ يعرض بالتفصـــيل كيف يمكن للبحث العلمي، عبر نموذجه المقترح، أن يمكّن من مواجهة الشبكات الإجرامية بفعالية لمنع أو احتواء الأزمات الأمنية.

المبحث الأول

الأزمات الأمنية: المفهوم، الأبعاد، والتحديات

قبل الخوض في تحليل مسببات التهديدات الأمنية وأدوات مواجهتها، يقتضي التأسيس المنهجي للدراسة البدء بتوصيف دقيق لطبيعة "النتيجة" النهائية التي تسعى المؤسسات الأمنية لاحتوائها، وهي الأزمة الأمنية. وعليه، يتناول هذا المبحث تحديد المفهوم الاصطلاحي للأزمة، واستعراض مفهومها وأبعادها وصولاً إلى استجلاء أبرز التحديات التي تواجه إدارتها، مما يوفر الإطار المرجعي اللازم لفهم حجم وتأثير الظاهرة التي يتصدى لها البحث، وسنناقش ذلك وفق الاتي:

المطلب الأول

مفهوم الأزمات الأمنية

لا يمكن اعتبار كل حادث أمني أزمة بالضرورة، فالأزمة الأمنية ينبغي النظر إليها من زاويتين متكاملتين: الزاوية الاصطلاحية التي تحدد ماهيتها، والزاوية العملياتية التي تترجم هذه الماهية إلى واقع ملموس في الميدان، فزاوية المنظور الأكاديمي للأزمة ، ترى أنها : ليست مجرد مشكلة أو حادثة، بل هي نقطة تحول مفاجئة ومفصلية وخطيرة تهدد بشكل جوهري المصالح العليا للدولة أو الاستقرار المجتمعي، وتتطلب قرارات استثنائية في ظل ضغط هائل، وتتميز بأربع خصائص رئيسة (Nasereddin, & Albadri, 2019) هي التهديد الجوهري الذي يمس أسس الاستقرار تستهدف الأزمة القيم والمصالح الحيوية للدولة، مثل السيادة الوطنية، أو وحدة النسيج الاجتماعي، أو استمرارية عمل المؤسسات الأساسية، أو النظام العام. إنها تهديد

وجودي أو بنيوي يتجاوز الجرائم الاعتيادية(Joris Steeg, 2024) ، تمثل عنصر المفاجأة الذي يربك خطط الاستجابة غالباً ما تتسم الأزمة بعنصر المباغتة، إذ تقع بشكل غير متوقع أو بوتيرة أسرع من قدرة الأجهزة الأمنية على التنبؤ بها، مما يربك آليات الاستجابة الروتينية (Congleton, & Congleton. 2004) تتميز الأزمة ضيق الوقت الذي يفرض قرارات حاسمة وفورية؛ لذلك تعد ضغطاً زمنياً حاداً على صنّاع القرار، إذ يصبح الوقت عاملاً حاسماً، وأي تأخير في اتخاذ الإجراءات المناسبة قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع بشكل لا يمكن السيطرة عليها(Lüttge. 2020)، وحالة اللايقين الشديد أو "ضباب الأزمة" الناتج عن نقص المعلومات الدقيقة، تترافق الأزمة مع نقص حاد في المعلومات الدقيقة والموثوقة، وتضارب في البيانات المتاحة، مما يخلق ما يُعرف بـ"ضباب الأزمة "ويجعل عملية اتخاذ القرار محفوفة بالمخاطر(Rosenthal & Kouzmin. 1997).

أما الأزمة عملياتياً، تعني انتقال الأجهزة الأمنية من حالة العمل الروتيني إلى حالة الطوارئ الاستثنائية ،وذلك عن طريق: تفعيل "خلية إدارة الأزمة" أو غرفة العمليات المشتركة التي تجمع ممثلين عن مختلف الأجهزة (استخبارات، شرطة، جيش، دفاع مدني) لتوحيد القيادة والسيطرة وتنسيق الجهود (Pérez., 2017) ؛ وتتميز بالاتي:

– تغيير قواعد الاشتباك: قد تتطلب الأزمة تعديلاً أو توضيحاً لقواعد الاشتباك الميدانية لتتناسب مع حجم التهديد، مع ضرورة الموازنة بين الحسم والحفاظ على أرواح المدنيين(Préparation à la haute intensité:2023).

- إن التحول في أولوية المهام في الأزمة: هو أن تتحول الأولوية القصـــوى من "إنفاذ القانون" بمفهومه الواسع إلى "حفظ الأرواح وتأمين المواقع الحيوية" كهدف تكتيكي مباشر، هذا التحول يترجم إلى إجراءات فورية ومحددة على الأرض (Murray:2016).

المطلب الثاني

الأبعاد الرئيسة للأزمة الأمنية

لفهم الأزمة الأمنية فهماً شـــاملاً يتجاوز مجرد توصـــيف الحدث الظاهري، لا بد من تفكيك بنيتها، فهي ليســـت مجرد موقف أمني يحول الى نقطة حرجة ومفاجئة بحت، بل هي ظاهرة متعددة الأبعاد تتشـابك فيها التأثيرات القيادية والاجتماعية والاقتصـادية والمعلوماتية لتشـكل تحدياً متكاملاً (The case for Interdisciplinary Crisis Studies :2022)، وإن تحليل الأبعاد هو ضـــرورة منهجية لكشـــف الآثار الخفية للأزمة الأمنية، بغية تحديد نقاط ضـعفها الحقيقية، ورسـم خريطة طريق لاسـتجابة فعالة ومتكاملة تعالج جذور المشـكلة وليس أعراضـها فقط. فعلى الرغم من كونها ذات أبعاد متداخلة، إلا أن لكل بُعد انعكاسـاته العملياتية المباشرة على الوحدات الميدانية، يمكن بيانها وفق الاتي:

١- البُعد القيادي: يتجســد جوهر هذا البعد بانه يضـــع القائد الميداني في قلب بيئة عملياتية شـــديدة الضـــغط، إذ تتلاقى التوجيهات المباشـــرة من القيادات العليا مع المتطلبات الأمنية العاجلة، مما يجعل كل قرار يتخذه حاسماً وحساساً للغاية. (White.: 2022).

٢- البُعد الأمني: هو نشـــر القوات، وفرض الأطواق الأمنية، وتأمين البنى التحتية الحيوية، والتعامل المباشر مع مصدر التهديد (Alexandru & Vevera,; 2019).

٣- البُعد الاجتماعي: يعني التعامل مع موجات النزوح، وإدارة الحشود المذعورة، وتأمين الممرات الإنسانية، وهو عبء إضافي يقع على عاتق القوات الأمنية(Miller & Chtouris. (2017)).

٤- البُعد الاقتصادي: يتطلب تخصيص وحدات لحماية المنشآت الاقتصادية الحيوية (المصارف، مصافي النفط، محطات الطاقة) التي قد تكون أهدافاً تالية(Anderson, & Fuloria. (2010)).

٥- البُعد المعلوماتي: يستدعي إنشاء فريق إعلامي أمني للرد الفوري على الشائعات، وتحذير الوحدات الميدانية من المعلومات المضللة التي قد تستهدف استدراجها لكمائن Brosnan (2018) .

بناءً على ما تقدم، نقول إن النظر إلى الأزمة الأمنية ككتلة واحدة (مثل عملية إجرامية منسقة وواسعة النطاق) هو تشخيص سطحي يعالج العرض وليس المرض. أما تحليل الأبعاد فيجبر صانع القرار على تفكيك الأزمة إلى مكوناتها الأساسية؛ فهو يدرك أن العملية الإجرامية لها بعد قيادي (كيفية اتخاذ القرار تحت الضغط)، وبعد اجتماعي (بث الخوف في قطاعات معينة)، وبعد اقتصادي (سيطرة السوق السوداء)، وبعد معلوماتي (حملة إشاعات لزعزعة الثقة)، هذا التشخيص العميق هو الخطوة الأولى لأي استجابة فعالة.

وفي السياق ذاته، عندما تفهم الأبعاد المختلفة للأزمة، تصبح الاستجابة أكثر تكاملاً وشمولية. فبدلاً من الاكتفاء بالمواجهة الأمنية المباشرة (استجابة للبُعد الأمني فقط)، يساعد هذا الفهم على بناء استجابة متكاملة عبر إنشاء خلية تحقيق مالي للتعامل مع البعد الاقتصادي، وفريق استجابة سيبراني للتعامل مع البعد المعلوماتي، وبرامج تواصل مجتمعي للتعامل مع البعد

الاجتماعي. هذا يمنع ترك أي جانب من جوانب الأزمة دون معالجة، مما يقلل من فرص تفاقمها.

علاوة على ما تقدم، بما أن الأزمات الأمنية تستنزف الموارد، فإن فهم أبعادها يساعد على توجيه الموارد المحدودة (بشرية، مالية، تقنية) إذ تشتد الحاجة إليها على سبيل المثال، إذا كان البعد الاقتصادي (مثل محاولة شبكة إجرامية السيطرة على أحد الموانئ أو الأسواق) هو الأكثر خطورة في أزمة معينة، يتم توجيه الموارد اللازمة نحوه بشكل فوري، بدلاً من إهدارها في جوانب أخرى أقل تأثيراً على بنية الشبكة.

إن التحليل المستمر للأبعاد في الأزمات السابقة يكشف عن الأنماط التشغيلية المتكررة للشبكة الإجرامية. على سبيل المثال، قد نكتشف أن معظم الأزمات التي تسببها شبكة معينة تبدأ بـ "أزمة معلوماتية" (حملة إشاعات)، تليها "أزمة اقتصادية" (ابتزاز التجار) هذه المعرفة تسمح لنا ببناء استراتيجيات استباقية تستهدف هذه الأبعاد قبل أن تتحول إلى أزمة أمنية كاملة.

إن تجاهل أبعاد الأزمة الأمنية يعني التعامل معها بعين واحدة، مما يؤدي حتماً إلى استجابة قاصرة ومتأخرة أما تناولها وتحليلها، فهو بمثابة امتلاك رؤية استشرافية (٣٦٠ درجة) للموقف، مما يمكن صانع القرار ليس فقط من إدارة الأزمة الحالية بفعالية، بل من فهم آليات عمل الشبكة الإجرامية، والتنبؤ بخطواتها المستقبلية، ومنع الأزمات التي قد تخلقها.

المطلب الثالث

التحديات في إدارة الأزمة الأمنية

إن إدارة الأزمات الأمنية في مواجهة الشبكات الإجرامية المنظمة تواجه تحديات مركبة تتجاوز مجرد التعامل مع الحدث الأمني الظاهري. هذه التحديات ليست منفصلة، بل هي منظومة

مترابطة تنبع من طبيعة هذه الشبكات وتنعكس مباشرة على آليات الاستجابة في الميدان، فمن ناحية هناك التحديات البنيوية التي تفرضها الشبكات نفسها، مثل هيكلها المعقد وقدرتها على التكيف (Rabasa. 2017) ؛ ومن ناحية أخرى، تترجم هذه الطبيعة المعقدة إلى تحديات عملياتية مباشرة تواجه الأجهزة الأمنية، مثل صعوبة تكوين صورة موقفية واضحة (*Sensemaking*, 2023) ،يمثل تحدي القيادة والسيطرة في إطار إدارة الأزمة إحدى التحديات العملياتية ، وتحدي التنسيق الميداني، وتحدي الاستدامة اللوجستية إن تناول هذه التحديات المترابطة ليس استطراداً نظرياً، بل هو المدخل الضروري لتشخيص أسباب القصور في المقاربات التقليدية، وتوضيح كيف يمكن لمنهجيات البحث العلمي، وتحديداً "نموذج تحليل الشبكات"، أن تقدم حلولاً منهجية لمواجهة جذور المشكلة.

بناءً على ما تم مناقشته في هذا المطلب، يمكن القول إن الأزمة الأمنية هي: نقطة تحول حرجة ومفاجئة، تتجاوز فيها تداعيات النشاط الإجرامي البنيوي ومنظم قدرة أجهزة إنفاذ القانون على احتوائها بآلياتها الروتينية تتميز هذه الحالة بتهديد جوهري للمصالح الحيوية للدولة (مثل السيادة أو الاستقرار المجتمعي)، وضغط هائل على صنّاع القرار في ظل "ضباب الأزمة" الناجم عن نقص المعلومات، مما يستدعي بالضرورة الانتقال من حالة العمل الاعتيادي إلى حالة الطوارئ الاستثنائية، وتفعيل هياكل قيادة وسيطرة متقدمة لإدارة الموقف.

في إطار بحثنا، لا تُعرَّف الأزمة الأمنية كأي حدث طارئ، بل يتم تحديدها بشكل دقيق بأنها ذروة التأثير التخريبي لشبكات الجريمة المنظمة على استقرار الدولة والمجتمع إنها اللحظة التي تنجح فيها بنية إجرامية منظمة، من خلال أنشطتها المخطط لها، في إحداث شرخ أمني واسع يتجاوز قدرة الاستجابة الروتينية لأجهزة إنفاذ القانون عملياتياً، هذا يعني أن الأزمة التي

نتناولها هنا ليست ناتجة عن فاعل فردي أو جريمة عشوائية، بل هي أزمة ذات مصدر بنيوي ومُنظّم .

ومن هذا المنطلق، يبرز دور البحث العلمي كأداة لا غنى عنها؛ فبما أن الأزمة ناتجة عن بنية شبكية منظمة، فإن إدارتها والوقاية منها لا يمكن أن تتم بفعالية إلا من خلال منهج علمي قادر على تفكيك هذه البنية المسبِّبة. إذن، الأزمة في سياق بحثنا هي "العَرَض"، وشبكة الجريمة المنظمة هي "المرض"، والبحث العلمي هو "الأداة التشخيصية والعلاجية."

المبحث الثاني

شبكات الجريمة المنظمة: المقاربات النظرية والأنماط الهيكلية

بعد أن تم في المبحث السابق تحديد ماهية الأزمة الأمنية كـ "نتيجة" معقدة ومهددة للاستقرار، ينتقل التحليل الآن من توصيف الأثر إلى تشريح المصدر، أي "شبكات الجريمة المنظمة". إن مواجهة فعالة للأزمة تستلزم بالضرورة تجاوز التعامل معها كحدث طارئ، والانتقال إلى فهم علمي ومنهجي للفاعل البنيوي الذي يقف خلفها. وهذا الفهم لا يمكن أن يكون سطحياً، بل يتطلب الغوص في عمق هذه الظاهرة من خلال مسارين متكاملين: الأول يستعرض المقاربات النظرية التي حاولت تفسير منطق عملها ودوافعها، والثاني يحلل الأنماط الهيكلية الملموسة التي تتخذها على أرض الواقع. إن هذا التشريح المزدوج يمثل الخطوة المنهجية الضرورية التي تبرر لاحقاً الحاجة الماسة لأداة بحث علمي متقدمة قادرة على التعامل مع هذا التعقيد. سيتم تقسيم هذا المبحث إلى:

المطلب الأول

المقاربات النظرية المفسِّرة للجريمة المنظمة

هذا المطلب يجيب على سؤال: "كيف نفكر في الجريمة المنظمة؟" ويستعرض الأطر الفكرية التي تساعد على فهمها

ننتقل الآن إلى مستوى أعمق من التحليل يركز على "المصدر" الذي يولد هذه الأزمات، وهو شبكات الجريمة المنظمة. لا يكتفي هذا المطلب بوصف "ماذا" تفعله الشبكات الإجرامية، بل يسعى للإجابة على سؤال "لماذا" تتصرف بهذه الطريقة؟ ولماذا تتخذ هذه الهياكل التنظيمية المعقدة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، سنستعرض مقاربتين رئيسيتين من وجهة نظرنا، يمثل كل منهما عدسة تحليلية مختلفة لفهم منطق عمل هذه الشبكات ودوافعها. سنبدأ بمقاربة المشروع الاقتصادي، الذي يراها "كمشروع تجاري" يسعى لتعظيم الربح. ومقاربة التضمين الاجتماعي والشبكي، الذي يغوص في نسيجها الداخلي ليكشف عن قوة الروابط الاجتماعية كعامل أساسي في تماسكها وولائها.

إن فهم هاتين المقاربتين ليس ترفاً أكاديمياً، بل هما أداة استراتيجية تعزز القدرة على تحليل دوافع الشبكة التي تواجهها الأجهزة الأمنية، إذ تعمل على تحديد مركز ثقلها، وبالتالي تصميم استراتيجية مواجهة أكثر دقة وفعالية.

أولاً – نموذج المشروع الاقتصادي:

جوهر هذا النموذج يتناول الجريمة المنظمة باعتبارها "شركة" تسعى لتحقيق أقصى ربح، وتعمل وفق منطق العرض والطلب في أسواق غير مشروعة، مما يفسر دوافعها المالية وقدرتها

على استغلال الفرص الاقتصادية. وبعبارة أخرى يمكن القول إن الجريمة المنظمة ليست كظاهرة انحراف اجتماعي فحسب، بل كمشروع تجاري عقلاني. لذلك ان الفرضية الأساسية هي أن التنظيمات الإجرامية كيانات اقتصادية تهدف بشكل أساسي إلى تعظيم الربح من خلال تلبية طلب المستهلكين على سلع وخدمات غير مشروعة (Schneider. 2024)، ولفهم هذا النموذج بعمق، ينبغي مناقشتها وفق المواضيع التالية:

١- أولوية الربح كدافع أساسي:

إن جميع أنشطة الجريمة المنظمة ، بما في ذلك العنف والفساد، ليست أهدافاً بحد ذاتها، بل هي أدوات لتحقيق غاية اقتصادية. فالعنف يُستخدم لفرض الانضباط، والقضاء على المنافسين، وتأمين الأسواق. والفساد يُستخدم لشراء الحماية، وتسهيل العمليات، وتحييد أجهزة إنفاذ القانون (Kelly. 2017)، كل قرار يتخذه التنظيم يخضع لحسابات الربح والخسارة.

٢- العقلانية والتخطيط الاستراتيجي:

عكس الصورة النمطية للمجرم المندفع، يصور هذا النموذج قادة الجريمة المنظمة كمديرين استراتيجيين، يتطلب شرح كيفية قيامهم بما يأتي(Nguyen. 2025):

-تحليل المخاطر والمكافآت: تقييم الفرص المتاحة مقابل المخاطر الأمنية والقانونية.

-تحليل السوق: دراسة الأسواق غير المشروعة لتحديد فجوات العرض والطلب، وتحديد الأسعار، وفهم قاعدة العملاء.

-الاستثمار والتوسع: توظيف الأرباح للاستثمار في أسواق جديدة (مثل الانتقال من المخدرات إلى الاتجار بالبشر) أو التوسع جغرافياً.

٣. منطق الأسواق غير المشروعة:

تعمل التنظيمات الإجرامية وفقاً لقوانين العرض والطلب، ولكن في بيئة فريدة يخلقها الحظر القانوني ويمكن توضيح الجانبين وفق الاتي :(Schneider. 2024)

-جانب الطلب: وجود طلب مستمر من المستهلكين على سلع وخدمات محظورة (مخدرات، قمار، دعارة) هذا الطلب هو ما يخلق السوق في المقام الأول.

-جانب العرض: قدرة التنظيمات على توفير هذه السلع والخدمات بكفاءة، على الرغم من المخاطر. هذا يخلق أسعاراً مرتفعة وهوامش ربح هائلة بسبب "علاوة المخاطرة".

٤. المنافسة، الاحتكار، والسيطرة على السوق:

كما هو الحال في الأسواق المشروعة، تتنافس التنظيمات الإجرامية فيما بينها للسيطرة على الأسواق. لكن أدوات المنافسة هنا مختلفة. فهي تستخدم :(Estancona. 2025)

- العنف والترهيب: كأداة أساسية لإقصاء المنافسين أو إجبارهم على التعاون.
- الفساد: للحصول على ميزة تنافسية غير عادلة (مثل الحصول على معلومات حول عمليات الشرطة).

٥. الحاجة إلى خدمات مساعدة:

تماماً مثل أي شركة كبرى، تحتاج التنظيمات الإجرامية إلى بنية تحتية وخدمات دعم لضمان استمرارية عملها. هذا الموضوع يربط الأنشطة الرئيسية بالأنشطة المساعدة، ويشمل:(Brown & Hermann, 2020) .

-غسيل الأموال: كوظيفة "القسم المالي" للشركة، لتحويل الأرباح غير المشروعة إلى أصول شرعية.

-الفساد: كوظيفة "القسم القانوني والعلاقات العامة"، لتأمين الحماية وتسهيل العمليات.

-العنف وفرض القوة: كوظيفة "قسم الأمن"، لفرض الانضباط الداخلي وحماية مصالح "الشركة" من التهديدات الخارجية.

ثانيا-نموذج التضمين الاجتماعي والشبكي – مدمج-:

بينما يركز "نموذج المشروع الاقتصادي" على الجانب العقلاني والربحي، يقدم هذا النموذج بعداً أعمق وأكثر تعقيداً. الفرضية الأساسية هنا هي أن قوة التنظيمات الإجرامية واستمراريتها لا تنبع من العنف أو المال فقط، بل هي متجذرة بعمق في نسيج اجتماعي وثقافي محدد. إنها ليست مجرد "شركات"، بل هي "مجتمعات" مغلقة تحكمها قواعد ومعايير خاصة بها. ولفهم هذا النموذج، ينبغي الإشارة إلى المواضيع التالية:

١- الثقة كرأس مال اجتماعي:

في عالم غير قانوني يفتقر إلى العقود الرسمية والمحاكم، تصبح "الثقة" هي العملة الأهم. إن هذه الثقة لا يمكن بناؤها بسهولة بين الغرباء، بل تنشأ بشكل طبيعي وأكثر قوة من خلال:

-الروابط العائلية (القرابة): هي أقوى أشكال الروابط، إذ يكون الولاء للعائلة مقدساً والخيانة شبه مستحيلة (مثال: المافيا الإيطالية).

-الروابط الإثنية أو العشائرية: الولاء للجماعة الإثنية أو العشيرة يخلق تماسكاً قوياً وشعوراً بالهوية المشتركة ضد "الآخرين" (مثال: بعض العصابات الإفريقية أو الآسيوية).

-الروابط المناطقية: الانتماء لنفس الحي أو المنطقة يخلق شعوراً بالزمالة والتضامن المبني على تجارب مشتركة.

٢- آليات الانضباط الداخلي غير الرسمية:

في غياب نظام قانوني رسمي، يطور التنظيم آلياته الخاصة لفرض الانضباط ومعاقبة المخالفين. هذا النموذج يوضح أن هذه الآليات ليست مجرد عنف عشوائي، بل هي جزء من نظام اجتماعي يشمل:

-السمعة والشرف: إذ يمكن أن يؤدي انتهاك القواعد إلى "فقدان السمعة"، وهو ما يعادل الإفلاس الاجتماعي.

-النبذ الاجتماعي: الخوف من النبذ من قبل العائلة أو الجماعة قد يكون رادعاً أقوى من الخوف من السجن.

-العنف كطقس اجتماعي: يتم استخدام العنف ليس كعقاب فقط، بل كرسالة رمزية لجميع أعضاء "المجتمع" لتعزيز القواعد وترسيخ السلطة.

٣-التجنيد والانضمام كعملية اجتماعية:

لا يتم تجنيد الأعضاء عبر "إعلانات وظائف"، بل عبر شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة. يجب شرح كيف يتم ذلك من خلال:

-المراقبة والاختبار: يتم مراقبة الأفراد المحتملين (غالباً من الشباب في نفس البيئة الاجتماعية) لفترة طويلة واختبار ولاءهم .

-التنشئة الاجتماعية الإجرامية: يتم "تلقين" العضو الجديد قيم وثقافة التنظيم، وتعليمه "قواعد اللعبة" غير المكتوبة.

٤-الثقافة الفرعية والقيم المشـتركة :إذ ينتقل من النظر إليها ككيان اقتصـادي بحت (كما في النموذج السابق) إلى نموذج إجرامي متطور، إذ إن لكل تنظيم إجرامي "ثقافة فرعية" خاصة به تميزه عن المجتمع كظاهرة اجتماعية وثقافية عميقة الجذور. تتمثل في:

- مجموعة قيم بديلة: قيم مثل "الشـرف بين اللصـوص"، واحتقار " فهو يركز على أن قوة واسـتمرارية الشـبكات الإجرامية لا تنبع فقط من العنف أو المال، بل تنبع بشـكل أسـاسـي من كونها "مضـمنة اجتماعياً" بمعنى آخر، تمجيد القوة والثروة، تصـبح هي المعيار الذي يحكم سلوك الأفراد.

- عقلية "نحن ضـد العالم": شـعور قوي بالانتماء للجريمة ليسـت مجرد "شـركات" معزولة، بل هي شـبكات من الأفراد المترابطين بعلاقات اجتماعية وثقافية قوية تسـبق النشـاط الإجرامي وتدعمه.

المطلب الثاني

الأنماط الهيكلية والتنظيمية لشبكات الجريمة المنظمة

انطلاقاً من المقاربات النظرية التي فسرت منطق عمل الشـبكات الإجرامية، ينتقل هذا المطلب من التوصـيف النظري إلى التشـريح البنيوي الملموس الذي يمثل جوهر "الأنموذج" في بحثنا. يهدف المطلب إلى تحليل الأنماط الهيكلية الفعلية التي تتخذها هذه الشـبكات، باعتبار أن فهم بنيتها هو المدخل المنهجي الضروري لتطبيق أدوات البحث العلمي المقترحة لتفكيكها ومواجهة الأزمات الناتجة عنها.

هذا الجزء يجيب على سـؤال: "كيف تتنظم الجريمة المنظمة على الأرض؟" يناقش ذلك وفق الاتي:

أولاً – النموذج الهرمي القياسي :

عندما تقرأ أو تسمع بمصطلح "الجريمة المنظمة"، فإن أول صورة تتبادر إلى الأذهان هي على الأغلب هذا النموذج، إنه الهيكل الكلاسيكي الذي يشبه إلى حد كبير بنية الجيش أو أي شركة كبرى، وهو ما وصـــفه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بأنه "الشـــكل الأكثر شـــيوعاً" بين التنظيمات الإجرامية التقليدية.(Le, V. (2012)) ، فهم هذا النموذج هو حجر الأساس لتحليل التنظيمات الأكثر تعقيداً، دعونا نتعمق في خصائصه ونفهم نقاط قوته وضعفه، لأن في فهم نقاط ضعفه يكمن مفتاح تفكيكه.

في قمة هذا الهرم، لا يوجد مجرد "قائد"، بل يوجد مركز ثقل للســلطة المطلقة. هذا القائد، كما في عصـــابة "ليو يونغ" الصـــينية، ليس مجرد الأقوى، بل هو من يضـــع القواعد ويفصـــل في النزاعات(.(Le, V. (2012) ، تحته مباشرة، تتوزع الأدوار بشكل وظيفي دقيق. على سبيل المثال، في عصـــابات الدراجات النارية الخارجة عن القانون، نجد هيكلاً قيادياً منتخباً ومحدداً بوضوح :الرئيس ، نائب الرئيس– ، أمين السر ، ومسؤول الأمن الذي يضمن تطبيق القوانين الداخلية للنادي(Bright, & Deegan 2021) ، هذه البنية الواضحة تضمن أن الأوامر تُنفذ بكفاءة وأن كل فرد يعرف مكانه ومسؤولياته.

لضـــمان بقاء هذا الهيكل المتين، لا يمكن الاعتماد على الثقة وحدها. لذلك، تعتمد هذه التنظيمات على "قانون داخلي" أو "دســـتور" خاص بها، حتى لو لم يكن مكتوباً دائماً. تشـــير الدراسات إلى أن معظم هذه العصابات لديها دساتير مكتوبة، وقوانين داخلية، ونظام للعقوبات يتراوح بين الغرامات المالية والطرد((Bright & Deegan, (2021)) ، ويُعد العنف الأداة الأساسية لفرض هذا القانون. فهو ليس عشوائياً، بل هو "آلية سيطرة" تستخدم للحفاظ على

النظام الداخلي وردع الخصوم الخارجيين(Le, V. (2012) ، عندما تحققون في جرائم عنف مرتبطة بهذه التنظيمات، يجب أن تسألوا دائماً: هل هذا العنف هو جريمة فردية، أم أنه "رسالة" تهدف لفرض الانضباط؟

تدرك هذه التنظيمات أن القوة الحقيقية لا تأتي من السلاح فقط، بل من الولاء لذا، فهي تبني نفسها على أساس روابط اجتماعية قوية وموجودة مسبقاً. غالباً ما تكون هذه التنظيمات "أحادية العرق أو المنطقة(mono-ethnic) "، إذ يستمد الأعضاء شعورهم بالثقة من الانتماء المشترك ، هذا لا يقتصر على المافيا الإيطالية فحسب، بل يظهر أيضاً في تنظيمات أخرى مثل عصابة "ليو يونغ" الصينية التي استمدت قوتها من تجنيد أعضائها من نفس المنطقة(Le, V. (2012 ، هذه الهوية المشتركة تخلق حاجزاً نفسياً واجتماعياً يصعّب على الغرباء اختراق التنظيم، مما يعقد من مهمتكم في زرع المصادر أو جمع المعلومات. ومن الأمثلة على هذا النموذج هي عصابة "ليو يونغ" في الصين :(Liu Yong Syndicate) يُعد هذا التنظيم مثالاً نموذجياً للهيكل الهرمي القياسي. فقد تميز بوجود قائد واحد (ليو يونغ) على رأسه، وهيكل قيادي صارم، وهوية اجتماعية قوية جداً مستمدة من كون معظم أعضائه تم تجنيدهم من منطقة جغرافية واحدة، مما عزز الولاء والثقة بينهم(Le, V. 2012) .

ثانياً – النموذج الهرمي العنقودي:

تفكيك الهيكل الأكثر تعقيداً الذي يتكون من خلايا مستقلة (عناقيد) تنسق فيما بينها عبر هيئة مركزية غير قيادية، مما يجعل استهدافها بالطرق التقليدية غير فعال.

ننتقل الآن إلى نموذج هيكلي أكثر تعقيداً وندرة، وهو "الهرمية العنقودية". هذا النموذج يختلف جوهرياً عن الهرمية القياسية والإقليمية، وغالباً ما يتشكل في بيئات اجتماعية فريدة وخاصة جداً، مثل أنظمة السجون، وهو يعد الأقل شيوعاً والأكثر تعقيداً ضمن النماذج الهرمية.

إن فهم هذا الهيكل يتطلب تجاوز فكرة القيادة المباشرة والتركيز على مفهوم "التنسيق المركزي" لمجموعات مستقلة دعونا ننتقل الى تفكيك هذا النموذج من خلال بيان خصائصه ونقاط القوة والضعف بغية مكافحته .

جوهر هذا النموذج هو أنه لا يتكون من أفراد يتبعون مباشرة لسلسلة قيادة واحدة، بل يتكون من مجموعة من التنظيمات الإجرامية الصغيرة والمستقلة بذاتها أو عناقيد أو التي تعمل تحت مظلة "هيئة تنسيق مركزية" واحدة. كل "عنقود" أو جماعة صغيرة داخل هذا الهيكل تحافظ على درجة عالية من الاستقلالية في أنشطتها وهويتها الخاصة (Le, V. (2012)).

على عكس النماذج الهرمية الأخرى، فإن العلاقة بين الهيئة المركزية والعناقيد التابعة لها ليست علاقة "قيادة وسيطرة" مباشرة، بل هي علاقة "تنسيق وتعاون". الهيئة المركزية لا تدير العمليات اليومية للعناقيد، بل تعمل على تنسيق الأنشطة والمشاريع الإجرامية المشتركة بينها. هذا يعني أن مدى الارتباط بين هذه العناقيد يتعلق بشكل أساسي بتنسيق المشاريع الإجرامية المشتركة(Le, V. 2012) فكل "عنقود" يحافظ على استقلاليته وهويته وأنشطته الخاصة، ولا يوجد ارتباط مباشر قوي بين العناقيد المختلفة العلاقة بين العناقيد ليست علاقة قيادة مباشرة، بل هي علاقة تنسيق وتعاون تحت إشراف هيئة عليا تنظم العلاقات بينها وتمنع الصراعات.

يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن هذا النوع من الهياكل "غير شائع" وغالباً ما يكون نتاج بيئات اجتماعية فريدة مثل أنظمة السجون في هذه

البيئات المغلقة، يمكن أن تعمل عصابات مختلفة بشكل مستقل ولكنها تخضع لهيئة تنسيق عليا تدير العلاقات بينها وتسيطر على الموارد داخل السجن((Le, V. (2012) ومن الأمثلة التي يمكن ان نوردها هنا هي عصابة سجن "The 28s"في جنوب إفريقيا هي المثال الأبرز الذي قدمه تقرير (UNODC) لهذا النموذج تطورت هذه العصابة داخل نظام السجون من خلال تشكيل مجموعات إجرامية صغيرة ومترابطة، إذ كانت كل مجموعة تختار نزلاء معينين للانضمام إليها كانت هذه المجموعات الصغيرة تتنافس مع عصابات السجون الأخرى لاحتكار التجارة غير الرسمية والخدمات الجنسية المتاحة داخل السجن على الرغم من أن أعضاء عصابة "The 28s" كانوا غالباً ما ينضمون إلى عصابات شوارع أخرى عند إطلاق سراحهم، فإن قيادة الشبكة العنقودية بقيت متمركزة داخل السجن، مما أدى إلى نقص التماسك بين الأعضاء في الخارج هذا يوضح كيف يمكن لمجموعة من الوحدات المستقلة أن تعمل تحت هيئة تنسيق مركزية واحدة في بيئة محددة((Le, V. (2012) .

ثالثا- النموذج الشبكي المرن :

مع تزايد الضغط الأمني والتطور التكنولوجي، تحولت العديد من التنظيمات إلى النموذج الشبكي الأكثر مرونة وديناميكية يتكون هذا الهيكل من مجموعة من الخلايا أو الأفراد المستقلين نسبياً الذين يتعاونون لتحقيق أهداف محددة دون وجود مركز قيادة واضح الروابط بين الأفراد مرنة ومتغيرة، وقد تنشأ لغرض تنفيذ عملية واحدة ثم تختفي هذا النموذج أكثر قدرة على التكيف ومقاومة ضربات أجهزة إنفاذ القانون، فإزالة "عقدة" أو فرد من الشبكة لا يؤدي بالضرورة إلى انهيارها بالكامل(.(Chatterjee, J. (2005) ، توجد هذه الهياكل في شبكات

الجرائم السـيبرانية، شـبكات تهريب المهاجرين، والعديد من شـبكات تهريب المخدرات الحديثة التي تعتمد على وسطاء متعددين.

يتبادر سؤال إلى أذهانكم لماذا اتجهت التنظيمات الإجرامية إلى الهياكل الشبكية؟

الجواب يكمن في السـبب الرئيسـي وهو المرونة والأمان، على عكس الهيكل الهرمي الصـارم الذي يمكن أن ينهار بسـقوط قيادته، فإن الهيكل الشـبكي أكثر مرونة وقدرة على الصـمود إنه أشـبه بشـبكة العنكبوت: قطع خيط واحد لا يؤدي بالضـرورة إلى انهيار الشـبكة بأكملها. هذه البنية تسمح للتنظيمات بالعمل بكفاءة في بيئة معادية، وتقليل مخاطر الكشف، وإعادة تشكيل نفسها بسرعة بعد أي ضربة .

يُعرف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) النموذج الشـــبكي بأنه تجمع مرن من الأفراد الـذين يجتمعون حول "مشـــروع إجرامي" محـدد(Chatterjee, J. (2005).).

في غياب هيكل رسمي يفرض الانضباط، تصبح العلاقات الشخصية والولاءات المتبادلة بين المشاركين هي الأساس الذي تقوم عليه الشبكة لضمان نجاح عملياتها (.(2012) .Le, V) . ومن الأمثلة الواقعية التي يمكن الاستشهاد بها هي ما تقوم به العديد من عصابات تهريب المخدرات الحديثة تشبه هذا النموذج يذكر تقرير (UNODC) مثالاً لشبكة في هولندا، إذ قام شخص مغربي الجنسية بتشكيل مجموعة إجرامية لتهريب البشر من أوروبا إلى كندا قام بتجنيد عميل سـابق له لإدارة الجانب المالي وتأسـيس جهات اتصـال ثم قام هذان الشـخصـان بتجنيد أعضاء إضافيين من عائلاتهم وأصدقائهم، مما وسّع قاعدة عملاء المجموعة وشبكة اتصالاتها

عبر إيران وأفغانستان وكندا (Le, V. (2012 ، هذا يوضح كيف يمكن لشبكة أن تتشكل وتنمو بسرعة حول مشروع إجرامي محدد.

في ختام هذا المبحث، نكون قد استكملنا التشريح البنيوي والوظيفي لشبكات الجريمة المنظمة، التي تمثل "المُسبّب" الأساسي للأزمات الأمنية موضوع بحثنا لقد تجاوزنا النظرة السطحية لهذه التنظيمات، وتعمقنا في فهم منطق عملها من خلال المقاربات النظرية، ثم حللنا أنماطها الهيكلية الفعلية. لقد أثبتنا أن هذه الشبكات ليست مجرد تجمعات إجرامية، بل هي كيانات معقدة تمتلك منطقاً اقتصادياً، وتستمد قوتها من روابط اجتماعية متجذرة، وتتخذ هياكل تنظيمية متنوعة تمنحها القدرة على التكيف والمراوغة.

إن هذا التحليل المعمق يوضح بجلاء سبب قصور المقاربات الأمنية التقليدية؛ فهي تتعامل مع "الأعراض" (الأزمات) دون أن تتغلغل في "المرض" (بنية الشبكات) فبعد أن فهمنا الآن أننا نواجه هياكل هرمية صارمة أحياناً، وشبكات مرنة أحياناً أخرى، أصبح من البديهي أن المواجهة تتطلب أدوات تتجاوز رد الفعل المباشر. لم يعد السؤال "ما هي الشبكة؟" بل أصبح "كيف نفككها؟ "وهو السؤال الذي يمثل جوهر الإشكالية البحثية.

المبحث الثالث

البحث العلمي كمنهج لمواجهة الازمات الأمنية

بعد أن أرسى المبحثان السابقان الإطار النظري للمشكلة، إذ تم تعريف "الأزمة الأمنية" كنتيجة وتشريح "شبكات الجريمة المنظمة" كسبب بنيوي لها، يأتي هذا المبحث ليقدم الحل المنهجي الذي يمثل جوهر هذه الدراسة؛ الفرضية الأساسية هنا هي أن مواجهة تهديد "شبكي" معقد لا يمكن أن تتم بفعالية إلا باستخدام أداة تحليلية "شبكية" مماثلة وعليه، يقدم هذا المبحث البحث

العلمي، وتحديداً "نموذج تحليل الشـــبكات"، ليس كنشـــاط أكاديمي بحت، بل كمنهج عمل استراتيجي وأداة عملياتية قادرة على تفكيك هذه الشبكات ومنع الأزمات التي تولدها. سيتم بناء هذا النموذج عبر مطلبين هما:

المطلب الأول

مبادئ المنهج العلمي في الدراسات الأمنية

قبل الغوص في تفاصيل "نموذج تحليل الشبكات"، من الضروري تأسيس المشروعية الفكرية والمنهجية لتبني البحث العلمي في المجال الأمني. يهدف هذا المطلب إلى تفكيك الحاجز النفســـي والعملي بين عالمي "الأمن" و"البحث"، ويثبت أنهما ليســـا عالمين منفصـــلين، بل متكاملين. سنوضح أن تبني البحث العلمي لا يعني تحويل ضباط الشرطة إلى أكاديميين، بل يعني تسليحهم بمنهجية تفكير منظمة قادرة على تفكيك المشكلات المعقدة. سنستعرض ثلاثة مبادئ أســـاســـية تنقل العمل الأمني من الاعتماد على الحدس ورد الفعل إلى الاعتماد على التحليل الممنهج ، وهي كالتالي:

أولاً- الموضوعية والحياد:

إن الموضـوعية في أي بحث علمي رصـين، تعني بناء الاسـتنتاجات والقرارات على البيانات والأدلة المادية، وليس على الانطباعات الشخصية، أو الآراء المسبقة، أو الضغوط الخارجية. في ســـياق مواجهة الأزمات الأمنية، يتجلى هذا المبدأ في الانتقال من التقييمات القائمة على الحدس (مثل: "أعتقد أن هذه المجموعة هي المســـؤولة") إلى تحليل منهجي للبيانات (مثل: "تشير سجلات الاتصالات والتحويلات المالية إلى أن هذه المجموعة هي الفاعل الرئيسي"). إن غياب الموضـــوعية يؤدي إلى إهدار الموارد في مطاردة أهداف خاطئة، وتوجيه اتهامات

غير مدعومة بالأدلة، مما يضـــعف الموقف القانوني للأجهزة الأمنية. لذلك، فإن أول خطوة نحو تبني المنهج العلمي هي الالتزام الصـــارم بالحياد وتأســـيس كل قرار على "ما تقوله البيانات "وليس "ما نعتقده نحن."

ثانياً- التحليل المنهجي والمنظم:

يعاني العمل الأمني التقليدي أحياناً من التعامل مع التهديدات (مثل شـبكات الجريمة المنظمة) كـــ "كتلة واحدة غامضة" أما التحليل المنهجي والمنظم، فيقتضي تفكيك هذه المشكلة المعقدة إلى مكوناتها الأســاســية القابلة للدراســة والتحليل في ســياق بحثنا، يعني هذا تفكيك "الشــبكة" إلى :أفراد، وعلاقات ، وتدفقات (مالية، معلوماتية) ومن ثم، يتم دراســة كل مكون على حدة، وفهم العلاقات التي تربط بينها، وإعادة تركيب الصـــورة الكلية لفهم ديناميكيات عمل الشـــبكة. هذا الأسلوب المنهجي يمنع النظرة السطحية، ويكشف عن نقاط الضعف التي لا يمكن رؤيتها عند النظر إلى الشبكة ككل، مثل تحديد الأفراد الذين يلعبون دور "الوسيط" الحيوي الذي إذا تم عزله، تتفكك الشبكة.

ثالثاً- بناء النماذج واختبار الفرضيات:

هذا المبدأ يمثل الذروة التطبيقية للمنهج العلمي في العمل الأمني. فبدلاً من العمل بطريقة استكشافية بحتة، يقوم الباحث (أو المحقق) بوضع فرضيات قابلة للاختبار على سبيل المثال، بدلاً من القول العام "فلان هو قائد الشبكة"، يمكن صياغة فرضية دقيقة مثل" :نفترض أن 'س' هو الرابط المالي الرئيســـي للشـــبكة، وإذا تم تحييده، نتوقع أن يتوقف التمويل عن الخلايا 'أ' و'ب ."'هذه الفرضية لم تعد مجرد رأي، بل أصبحت أداة يمكن قياسها. فبعد تنفيذ عملية أمنية لتحييد "س"، يمكن قياس أثرها بدقة على تدفق الأموال إلى الخلايا المستهدفة هذا يسمح بتقييم

فعالية العمليات الأمنية بشكل علمي، وتعديل الخطط بناءً على النتائج، بدلاً من الاعتماد على التقييمات العامة غير الدقيقة إن بناء النماذج واختبار الفرضـــيات هو ما يحول العمل الأمني من مجرد "فن" إلى "علم وفن" في آن واحد.

المطلب الثاني

تفكيك شبكة الجريمة المنظمة وفق البحث العلمي

بعد أن أسسنا للمشروعية المنهجية للبحث العلمي في المطلب السابق، ينتقل هذا المطلب من التنظير إلى التطبيق العملي المباشـــر، ليجيب على الســـؤال المحوري للدراســـة: كيف يمكن للبحث العلمي أن يمكّن الأجهزة الأمنية من مواجهة الأزمات التي تولدها شـــبكات الجريمة المنظمة بفعالية؟ يهدف هذا المطلب إلى إثبات أن البحث العلمي ليس مجرد أداة تحليلية، بل هو منهج عملياتي متكامل يحوّل استجابتنا من "إدارة الأزمة" بعد وقوعها إلى "منع الأزمة" قبل نشوئها. سنوضح هذا التحول من خلال ثلاث مراحل مترابطة:

أولا– المرحلة الأولى: التشخيص المنهجي للأزمة (من هو المسبب الحقيقي؟)

غالباً ما يبدأ التعامل مع الأزمة بالتركيز على "الحدث" الظاهري (اغتيال، تفجير، اضـــطراب أمني). يقدم البحث العلمي هنا أداة تشخيصية تتجاوز الحدث لتصل إلى المسبب. فبدلاً من السؤال "ماذا حدث؟"، يطرح السؤال المنهجي "ما هي بنية الشبكة التي ولّدت هذا الحدث؟". من خلال أدوات مثل تحليل البيانات الضـــخمة (Big Data Analysis) وتحليل الشـــبكات الاجتماعية (SNA)، يمكن رســـم خريطة للشـــبكة الفاعلة، وتحديد الجهات التي تقف خلف الأزمة بدلاً من التعامل مع "أشباح" أو معلومات غير مؤكدة.

ثانيا–المرحلة الثانية: الاستهداف الجراحي للشبكة (أين نضرب ومتى؟)

بعد تشـــخيص الشـــبكة، يوفر البحث العلمي "بوصـــلة اســـتهداف" دقيقة فبدلاً من العمليات العشـــوائية التي قد تشـــتت الموارد، يقدم تحليل الشـــبكات العلمية إجابات دقيقة على أســـئلة عملياتية حاسمة:

تحديد نقاط الضـــعف الهيكلية: من هم الأفراد الذين يمثلون "جســـوراً" بين المجموعات؟ من هم "الوسطاء" الذين إذا تم تحييدهم تنقسم الشبكة؟

بناء نماذج تنبؤية: عبر تحليل أنماط الاتصـــــالات والتدفقات المالية، يمكن التنبؤ بالخطوات المستقبلية للشبكة، مما يسمح بتوجيه ضربات استباقية لإفشال عملياتها قبل أن تتحول إلى أزمات جديدة.

ثالثا– المرحلة الثالثة: بناء استراتيجية المنع المستدام (كيف نمنع تكرار الأزمة؟)

إن الهدف النهائي للبحث العلمي ليس فقط حل الأزمة الحالية، بل منع تكرارها مســـتقبلاً. هنا، يتحول البحث العلمي إلى أداة استراتيجية لبناء "مناعة مجتمعية" يتم ذلك من خلال:

تحليل البيئة الحاضـــنة: دراســـة العوامل الاجتماعية والاقتصـــادية التي تســـمح بنمو الشـــبكات الإجرامية (الفقر، البطالة، ضعف مؤسسات الدولة)، وتقديم توصيات لصناع القرار لمعالجتها.

قياس أثر العمليات: يوفر البحث العلمي أدوات لقياس فعالية العمليات الأمنية بدقة هل أدت العملية إلى تفكك الشـــبكة فعلاً، أم أنها تســـببت في إعادة تشـــكلها بطريقة أكثر خطورة؟ هذه البيانات ضرورية لتعديل الاستراتيجيات وتطويرها باستمرار.

بهذه الطريقة، يثبت هذا المطلب أن البحث العلمي ليس ترفاً فكرياً، بل هو محرك أساسي في دورة المواجهة الأمنية، ينقل الأجهزة الأمنية من مجرد الاستجابة للأزمات إلى القدرة على استباقها وتفكيك مسبباتها من الجذور.

في ختام هذا المبحث، نكون قد أوضحنا كيف يمكن للبحث العلمي أن يكون الحل لمشكلة البحث التي طرحناها. لقد بدأنا هذا المبحث بتأكيد أهمية تبني المنهج العلمي في العمل الأمني، ثم شرحنا كيف يمكن لهذا المنهج أن يساعد في مواجهة الأزمات، وأخيراً، قدمنا "نظرية الشبكات" كأساس علمي لفهم بنية التنظيمات الإجرامية. لقد أصبح واضحاً الآن أن البحث العلمي ليس مجرد دراسة نظرية، بل هو أسلوب تفكير وأداة تحليل تقع في قلب العمل الأمني الحديث.

إن الهدف الأساسي من هذا المبحث كان إثبات أن الانتقال من "إدارة الأزمات" بعد وقوعها إلى "منعها" قبل حدوثها ليس مجرد تغيير في الخطط، بل هو تغيير أساسي في طريقة التفكير. لقد أوضحنا أن مواجهة تهديد منظم على شكل "شبكة" يتطلب أداة تحليل قادرة على كشف هذه "الشبكة" وتحديد نقاط ضعفها. وهذا بالضبط ما يقدمه "نموذج تحليل الشبكات"، الذي ينقلنا من التعامل مع نتائج الأزمة الظاهرة إلى معالجة أسبابها الحقيقية.

بهذا نكون قد أجبنا على السؤال الرئيسي للبحث: كيف يمكن للبحث العلمي أن يساعد في مواجهة الأزمات الأمنية بفعالية؟ الإجابة تكمن في تزويد الأجهزة الأمنية بمنهج علمي يمنحها القدرة على "رؤية" بنية التهديدات الخفية، مما يمكنها من الانتقال من موقع "رد الفعل" بعد الأزمة إلى موقع "الفعل الاستباقي" لمنعها إن هذا المنهج ليس مجرد أداة إضافية، بل هو أساس التفكير الاستراتيجي الذي يمثل المدخل الحقيقي لحماية استقرار الأمن الوطني.

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، نصـل إلى نتيجة مركزية مفادها أن مواجهة الأزمات الأمنية الناتجة عن شـبكات الجريمة المنظمة لا يمكن أن تظل رهينة المقاربات التقليدية القائمة على رد الفعل لقد أثبت التحليل أن هذه الشـبكات، بهياكلها المعقدة وقدرتها على التكيف، تمثل "مُسـبباً" بنيوياً للأزمات، وليس مجرد فاعل إجرامي عابر وبالتالي، فإن التعامل مع "النتيجة" (الأزمة) دون تفكيك "السبب" (الشبكة) هو حلقة مفرغة تستنزف موارد الدولة دون أن تعالج جذور التهديد.

لقد أوضـحت هذه الدراسـة أن الفجوة الحقيقية في منظومتنا الأمنية ليسـت في نقص الجهود العملياتية، بل في غياب المنهجية العلمية القادرة على فهم وتشـريح هذا التهديد الشـبكي. ومن هنا، تم تقديم "البحث العلمي"، وتحديداً "نموذج تحليل الشبكات الهيكلية"، ليس كأداة نظرية، بل كمنهج عمل اسـتراتيجي يمثل الجسـر الضـروري للانتقال من إدارة الأزمات إلى اسـتباقها. لقد أثبتنا أن تبني هذا المنهج يمنح الأجهزة الأمنية القدرة على "رؤية" ما لا يمكن رؤيته بالعين المجردة: نقاط الضـعف الهيكلية، والعلاقات الخفية، والأدوار المحورية داخل الشـبكات، مما يسمح بتوجيه ضربات جراحية دقيقة لشل قدرتها قبل أن تتمكن من توليد أزمة.

إن دمج البحث العلمي في صـلب العمل الأمني لم يعد ترفاً فكرياً، بل أصـبح ضـرورة حتمية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشـرين. فهذا الدمج هو الذي يحول اسـتجابتنا من رد فعل متأخر على "العرض" إلى هجوم اسـتباقي على "المرض"، وهو ما يمثل المدخل الحقيقي لإدارة ناجعة للأزمات الأمنية وحماية استقرار الأمن الوطني.

التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث، نوصي بالآتي:

على المستوى الاستراتيجي والمؤسسي:

١. إنشاء "مركز تحليل الشبكات الإجرامية" داخل المؤسسات الأمنية :يوصي الباحث بتأسيس وحدة متخصصة تُعنى بتطبيق منهجيات البحث العلمي وتحليل الشبكات. تكون مهمة هذه الوحدة تحليل البيانات الاستخباراتية، ورسم خرائط الشبكات، وتحديد نقاط الضعف فيها، وتقديم توصيات عملياتية دقيقة لوحدات إنفاذ القانون.

٢. دمج مادة "تحليل الشبكات الإجرامية" في المناهج الأكاديمية والتدريبية :يوصي الباحث إدراج هذا المنهج العلمي كمساق أساسي في كليات الشرطة والمعاهد الأمنية العليا، لتأهيل جيل جديد من الضباط والمحللين يمتلكون عقلية التفكير المنهجي والأدوات التحليلية اللازمة.

على المستوى العملياتي والمنهجي:

١. التحول نحو "الأمن القائم على الأدلة :"يوصي الباحث بالابتعاد تدريجياً عن الاعتماد الحصري على الخبرة والحدس، وتبني ثقافة عمل تعتمد على تحليل البيانات والأدلة المادية في بناء القرارات العملياتية. وهذا يتطلب تطوير قواعد بيانات متكاملة وتدريب الكوادر على استخدامها بفعالية.

٢. تفعيل "فرق العمل المشتركة" القائمة على التحليل العلمي : يوصي الباحث عند التعامل مع أزمة أمنية، يجب تشكيل فرق عمل مشتركة لا تضم ضباطاً ميدانيين فقط، بل محللي بيانات وخبراء في تحليل الشبكات أيضاً ، لضمان أن تكون الاستجابة مبنية على فهم علمي دقيق لبنية التهديد.

على المستوى البحثي والأكاديمي:

١. تشـــجيع المزيد من الأبحاث التطبيقية في هذا المجال :يوصـــي الباحث بدعم الباحثين لإجراء دراسات حالة تطبيقية تستخدم "نموذج تحليل الشبكات" لتحليل شبكات إجرامية حقيقية في العراق. هذه الأبحاث من شأنها أن تطور النموذج وتزيد من فعاليته، وتوفر دروساً مستفادة قيمة للأجهزة الأمنية.

قائمة الهوامش والمراجع :

1. Nasereddin, Y. A., & Albadri, F. (2019). Strategic Practices and Crisis Management: A State Governance Framework (pp. 156–181)
2. Joris Steeg, The State in Crisis, Baden-Baden, Germany, 2024, p. 165
3. Congleton, R. D., & Congleton, R. D. (2004). The Political Economy of Crisis Management: Surprise, Urgency, and Mistakes in Political Decision Making (Vol. 8). Emerald Group Publishing Limited .
4. Lüttge, C. (2020). Ereignisinduzierte Krisen: Wie man einen Flächenbrand verhindert (pp. 253–273). Springer, Berlin, Heidelberg .
5. Rosenthal, U., & Kouzmin, A. (1997). Crises and Crisis Management: Toward Comprehensive Government Decision Making. Journal of Public Administration Research and Theory, 7(2), 277–304
6. Pérez, F. J., Zambrano, M., Esteve, M., & Palau, C. E. (2017). A Solution for Interoperability in Crisis Management. International Journal of Computers Communications & Control, 12(4), 550–561. Copeland, J. (2008). Emergency Response: Unity of Effort Through a Common Operational Picture. Defense Technical Information Center .
7. Préparation à la haute intensité: l'occasion de refonder nos règles d'engagement. (2023). Revue Défense Nationale, N° 859(4), 47–53 .
8. Murray, D. (2016). Rules of Engagement. 161–164 .
9. The case for Interdisciplinary Crisis Studies. (2022). Global Discourse, 12(3–4), 465–486 .
10. White, R. E. (2022). Advice, Decision Making, and Leadership in Security Crises. Oxford Research Encyclopedia of Politics .
11. Alexandru, A., Vevera, V. A., & Ciupercă, E. M. (2019). National Security and Critical Infrastructure Protection. 25(1), 8–13.
12. Miller, D. S., & Chtouris, S. (2017). Borderland Security and Migration: Balancing Humanitarian Response with Crisis Preparedness

& Emergency Management—The Social and Cultural Challenges to Homeland Security. Journal of Applied Security Research, 12(1), 1–6.
13.Anderson, R., & Fuloria, S. (2010). Security Economics and Critical National Infrastructure (pp. 55–66). Springer, Boston, MA .
14.Brosnan, P. J. (2018). Method and information system for security intelligence and alerts.
15.Rabasa, A., Schnaubelt, C. M., Chalk, P., Farah, D., Midgette, G., & Shatz, H. J. (2017). Counternetwork: Countering the Expansion of Transnational Criminal Networks .
16.Sensemaking (pp. 31–48). (2023). Cambridge University Press .
17.Schneider, S. (2024). Commercial Attributes. 109–129 .
18.Kelly, R. J. (2017). An American Way of Crime and Corruption (pp. 99–136) ..
19. Nguyen, N. T., & Pham, L. P. (2025). Leadership in organized crime: Psychological insights and implications. International Journal of Advanced and Applied Sciences, 12(6), 46–55.
20.Schneider, S. (2024). Commercial Attributes. 109–129.
21. Estancona, C., & Tiscornia, L. (2025). From Cocaine to Avocados: Criminal Market Expansion and Violence. International Organization, 1–39
22. Brown, S. S., & Hermann, M. G. (2020). Financing the Illicit Economy. 111–139.
23.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
24.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.

25.Bright, D., & Deegan, S. J. (2021). The organisational structure, social networks and criminal activities of outlaw motorcycle gangs: Literature review. Australian Institute of Criminology.
26.Bright, D., & Deegan, S. J. (2021). The organisational structure, social networks and criminal activities of outlaw motorcycle gangs: Literature review. Australian Institute of Criminology.
27.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
28.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
29.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
30.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
31.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
32.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
33.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.

34.Chatterjee, J. (2005). The Changing Structure of Organized Crime Groups. Royal Canadian Mounted Police Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 121-131.
35.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 124
36.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 124
37.Le, V. (2012). Organised Crime Typologies: Structure, Activities and Conditions. International Journal of Criminology and Sociology, 1, 124